الفصل السادس

استنزاف الفائض في مصر العثمانية

بدخول العثمانيون مصر عام 1517م، وإلحاقها بالخلافة العثمانية حدث قدر كبير من التغيير في النظام المالي والإداري الذي عرفته البلاد. كانت أهم ملامحه تعدد وتنوع أشكال الضرائب الزراعية، وظهور **نظام الالتزام** لجباية الضرائب، ومواجهة التوسع في أراضى الأوقاف التي غالبا ما كانت تُعفى من الضرائب. إلا أن أهم ما يميز هذا الفصل فهو يتضمن تحليل لبيانات واقعية خاصة بقريتين إحداهما في مصر العليا والأخرى في مصر السفلي، حيث تقدم هذه البيانات إجابات عن العديد من التساؤلات الخاصة بهذه الفترة من حيث حجم العبء الضريبي ونوعيته، والتي تؤكد أن **ما يتم استنزافه داخليا من الفائض الاقتصادي يفوق كثيراً عن ما يتم استنزافه خارجيا**. ثم دراسة لميزانية الدولة عند نهاية هذا العهد بهدف محاولة تقدير الفائض الاقتصادي، ومعرفة حجم ما يستخدم منه في عملية إعادة الإنتاج وحجم ما يبدد منه، مع تتبع مسار حجم الفائض المُبدد للتعرف على نسبة التبديد الداخلي مقارنا بنسبة التبديد الخارجي.

أولاً: ضرائب الأطيان الزراعية:

كانت المشكلة الكبيرة التي واجهت العثمانيين عند فتح مصر **عظَم اتساع أراضى الأوقاف والتي أضرت ضررا بالغا بحصيلة الضرائب** حيث كانت تلك الأراضي معفاة من ضريبة الميرى المقررة على الأرض الزراعية. وقدرت نسبة مساحة الأرض الموقوفة عند بداية الفتح بنحو 40% من جملة الأراضي المسجلة، وفى تقدير آخر ثلثي المساحة المنزرعة. ورغم ذلك أصدر **السلطان سليم** مرسوما في 24 ربيع الآخر 923هـ يقضى بعدم التعرض لتلك الأوقاف بما في ذلك وقف غريمه **السلطان الغورى**. إلا أنه وبعد عودته إلى الآستانة وتعيين **خاير بك** على ولاية مصر مكافأة له على خيانة السلطان الغورى والانضمام بجنوده إلى جانب العثمانيين صدرت الأوامر بجباية الخراج من أراضى الأوقاف. وفى عام

960هـ/1522م أوعز السلطان العثماني إلى والى مصر بفك الأوقاف نظرا لضعف الخزنة المرسلة واستنادا لرأى مفتى الآستانة. إلا أن ذلك القرار ووجه بمقاومة عنيفة من أئمة المذاهب الثلاثة –الشافعية، والحنبلية، والمالكية– أما إمام المذهب الحنفي فقد وافق على الفك إذا ما كانت هناك حاجة ملحة لصالح المسلمين. وكانت أراضى الأوقاف التي لا يتمكن مستغليها من إبراز وثائق صحة وقفها تضم فورا لأراضى الميرى، وكانت عملية التفتيش على تلك الأراضي تتم بشكل شبه دائم حيث تصادر الأراضي المخالفة كما حدث في ترييع عام 1017هـ/1908م. ورغم هذا الموقف المتشدد تجاه أراضى الأوقاف كان بعض السلاطين يأمرون بوقف أراضى جديدة لصالح المساجد في محاولة لامتصاص غضب المشايخ ومثال ذلك وقف السلطان مراد عام 997هـ والمقدر بنحو 5497 فدان، ووقف زوجة السلطان سليمان في نفس العام والمقدر بنحو 14754 فدان، ووقف والدة السلطان مراد عام 1036هـ والمقدر بنحو 4780 فدان[45].

1- تقدير وجباية الضرائب: ارتبطت عملية فك الزمام في مصر بتغيير نظام الحكم حيث يسعى الحاكم الجديد للتعرف على حيازات الأراضي بغرض تعديلها، وتحديد الحجم الناسب للضرائب المفروضة عليها، وهو ما حدث عند دخول السلطان سليم مصر حيث أمر بفك زمام مصر وإعادة مسح الأراضي. وجاء في **قانون نامة مصر** والمعروف بقانون **نامة سليمان** أن **أرض مصر ملكا للسلطان**، مع استثناء ما يثبت مصداقيته من أوقاف ورزق وأملاك. ونص القانون على إعداد سجلات تفصيلية عما تحويه كل قرية من الأموال السلطانية، ورسوم الكشوفية، ورسوم الشياخة، وأموال الرزق والوقف والأملاك لاختلاف كل منهم في التعامل الضريبي ويجب أن يوقع على تلك السجلات كل من الوالي والدفتردار، ثم تختم ويسلم لأهل كل قرية **تذكرة** أي بطاقة تحتوى على التزاماتها. وعند مسح الأراضي وفرزها تضاف الأراضي غير الموثقة لأراضى الميرى ويطلق عليها **الأراضي الديوانية**، كما تضم أيضا أراضى المهمل والمهجور من أراضى الأوقاف. أما أراضى الرزق الجيشية والتي كانت تخرج من ديوان الجيش إلى بعض الأمراء في العصر المملوكي فكان على أصحابها إبراز **مربعات الرزق** أي السندات الدالة عليها وإلا تضم لأراضي الدولة. وبالنسبة لأراضي الرزق الأحباسية **رزق أحباسيا** وهى الأراضي التي ترصدها الدولة للإنفاق من ريعها على المساجد والعلماء والزوايا فإنها تبقى بأيدي أصحابها ببقاء الجهة المرصدة عليها أصلا، فإذا

اندثرت أو خربت الجهة المرصدة فانه يعاد رصدها على جهات أخرى من جهات الخير. أما الأوقاف فيتم التفتيش عليها والتأكد من حساباتها أولا بأول. وبخصوص أملاك المماليك الجراكسة الذين قتلوا أثناء الفتح العثماني أو تغيبوا عن مصر فإنها تضم للميرى على أن تبقى أوقافهم على حالها طالما ثبت صحة الوقف. ومما يذكر أن فك الزمام الذي أمر به **السلطان سليم** تم انجازه عام 1527م واستغرق إعداده عشر سنوات، وأصبح هو المرجع المعول عليه عند إعادة التحقق من الحيازات، وعندما لا تثبت الحيازات في بيانات هذا المسح يتم الرجوع إلى دفاتر الجراكسة[46]. وهناك اعتقاد سائد بأن أراضى الوقف والرزق كانت معفاة من الضرائب، إلا أن دراسة الوثائق تثبت أن بعضا من هذه الأراضي كانت تخضع لضريبة الميرى بناء على طلب الواقف بغية التقرب من الوالي، كما أن هذه الأراضي كانت تدفع **مال الحماية** وهى ضريبة رمزية مقررة على هذه الأراضي، كما عُثر على وثائق تفيد دفع بعض أراضى الأوقاف لضرائب ضيافة، ومغارم سلطانية، وضرائب خراج دون توضيح لأسباب ذلك. وعلى العموم فقد كان ذلك بداية لصراع طويل بين الدولة وأرباب الأوقاف والرزق بغرض تعميم فرض الخراج على هذه الأراضي[47]. تضمن **قانون نامة سليمان** قواعد تقدير الضرائب على الأراضي الزراعية، فاشترط أن تكون عملية مسح الأراضي وقت نمو الزرع على أن تسجل في سجل الشاهد ثم تفرغ في بطاقة خاصة بكل قرية يتم على أساسها جمع الأموال المفروضة.

2- أنواع الضرائب: وقع الفلاح المصري تحت وطأة العديد من ضرائب الأطيان التي كانت المصدر الأول لإيرادات الخزانة. ومن هذه الضرائب الميرى، والفايظ، والبرانى، والكشوفية.

أ - الميرى: يمثل المال الميرى ضريبة الأطيان الرسمية التي تفرضها الدولة بعد تقسيم الأراضي إلى فئات ثلاث وفقا لخصوبتها. وقد شهدت ضريبة الميرى زيادات رسمية عرفت باسم **(المضاف)** وهو مبلغ كان يضاف في ظروف معينة إلا أنه يصبح بعد ذلك جزء أساسي من المال الميرى، ويوضح الجدول التالي رقم (6) بيان بقيمة ضريبة الميرى لبعض السنوات. يتضح من هذا الجدول أن إجمالي الضريبة الرسمية على الأطيان ارتفعت بمقدار 54.7 مليون باره خلال 141عام، حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية في الفترة الأولى1.2%، وفى الفترة الثانية 0.3%، وفى الفترة الثالثة 2% وهى كما نرى معدلات ضئيلة خاصة إذا

ما عرفنا أن القيمة الحقيقية للباره كانت في انخفاض مستمر. أما شكوى الفلاحين من الضرائب فكان مصدرها الضرائب الأخرى على النحو التالي:

جدول رقم (7): بيان بضريبة المال الميرى بالبارة للسنوات (1658، 1706، 1760، 1798م).

السنة	الوجه البحري	الوجه القبلي	إجمالي
1069هـ/1658م	18498349	05065596	23563945
1118هـ/1706م	27639613	10034777	37674390
1174هـ/1760م	32627888	11450808	44078696
1213هـ/1798م	57297707	20922784	78220491

المصدر:

- عبد الرحيم عبد الرحمن، **الريف المصري في القرن الثامن عشر**، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولى، القاهرة، صص120-125.

ب – الفايظ: الفايظ هو الفرق بين المال الميرى المقرر والإيجار الفعلي الذي كان يفرضه الملتزم على الفلاحين. فبينما تراوح المال الميرى المقرر على الفدان قبيل وصول الحملة الفرنسية بين 66 باره و140 باره حسب جودة الأرض فان إيجار الأرض تراوح بين 369 باره و600 باره، أي أن الفايظ المتحصل من الفدان الواحد تراوح بين 303 باره و460 باره. وبذلك تراوحت نسبة زيادة الفايظ عن المال الميرى بين 329% و459% وهو كما نرى فائض ضخم كان يذهب للملتزم.

جـ – البرانى: وهى ضريبة كان الفلاح يدفعها في صورة عينية وكانت معروفة قبل الغزو العثماني واستمرت بعده إلى عام 1611م حين استبدلها الوالي محمد باشا بقيمة نقدية كي يحد من مبالغة رجال الإدارة في تحصيل الضريبة العينية. وكانت هذه الضريبة تعرف بـ**العادات** وتقدم غالبا على هيئة سمن وأغنام وعسل ودجاج، وقد بلغ عدد هذه العادات في بعض القرى أربعون عادة كما في قرية أبو غالب بولاية الغربية، وسبعون عادة كما في قرية ميت الأقرع في نفس الولاية، كما تلاحظ أن القرى الفقيرة كانت تعفى من ضريبة البرانى. هذا وتسجل العادات الموجودة قبل الغزو العثماني تحت اسم **برانى قديم**، وتسجل العادات التي فرضت بعد الغزو تحت اسم **براني جديد**.

ء – **الكشوفية:** وهى ضريبة مخصصة لنفقات الإدارة المحلية في الأقاليم ويدفع منها مرتبات الموظفين والعسكر المحليين، وتكاليف ترميم الجسور. وقد ظهرت هذه الضرائب في دفاتر الالتزام ابتداء من عام 1668م حيث لم تكن تسجل قبل ذلك، وتلاحظ أيضا إعفاء القرى الفقيرة من هذه الضريبة. وقد فرضت ضريبة الكشوفية مرتين لذلك أطلق على الأولى كشوفية قديمة، وعلى الثانية كشوفية جديدة.وقد تضمنت **الكشوفية القديمة** ثلاثة بنود هي:

***مال الجهات** ويخصص إيرادها لموكب الترفيه الذي يسبق المحمل المسافر إلى مكة.

* **خدمة العسكر** ويخصص عائدها لدفع رواتب الجند المحليين.

* **الكلفة** وهى نثريات تنفق على رسل الإدارة الذين يوفدون بالرسائل إلى القرى.

أما **الكشوفية الجديدة** فقد تضمنت أيضا ثلاثة بنود هي:

* **رفع المظالم** وقررها محمد بك أبو الدهب بغرض حماية الفلاحين من غزوات البدو.

* **مال التحرير** وقررها أيضا محمد أبو الدهب ولنفس الغرض.

* **الكلفة** وهى غير محددة القيمة وتحصل عينا للإنفاق على مرافقي الحاكم[48].

جدول رقم (8): بيان بالضرائب المفروضة على بعض النواحي عام 1213هـ/1798م

المكان	ناحية أطسا ولاية الفيوم		ناحية الاخصاص ولاية أطفيح		ناحية الدودتين ولاية الغربية		ناحية صرفه ولاية أطفيح	
الضريبة	باره	%	باره	%	باره	%	باره	%
الفايظ	89193	62.7	82106	67.5	26992	34.1	22980	97.6
البرانى	3000	2.2	4871	4.0	29 404	37.1	–	–
كشوفية	5706	4.0	–	–	–	–	–	–
جملة	97899	68.9	86977	71.5	56396	71.2	22980	97.6
الميرى	44247	31.1	34666	28.5	22833	28.8	556	2.4
الإجمالي	142146	100	121643	100	79229	100	23536	100

المصدر: جمع وحسب من:

- عبد الرحيم عبد الرحمن، **الريف المصري في القرن الثامن عشر**، مكتبة مدبولى، القاهرة، 1986، صص 129 – 134.

جدول رقم (9): بيان بالضرائب المفروضة على بعض النواحي عام 1215هـ/1800م

المكان	ناحية شبرا قبالة، ولاية الغربية		ناحية الزنكلون، ولاية الشرقية		ناحية البلاشون، ولاية الشرقية	
الضريبة	قرش*	%	قرش	%	قرش	%
الفايظ	72240	34.0	77042	44.1	250817	21.4
البرانى	68331	32.2	49086	28.1	751200	64.1
جملة	140571	66.2	126128	72.2	1002017	85.5
الميرى	71722	33.8	48537	27.8	169231	14.5
الإجمالي	212293	100	174665	100	1171248	100

* القرش = 40 باره

المصدر: جمع وحسب من:

ـ على بركات، **تطور الملكية الزراعية في مصر (1813 – 1914) وأثره على الحركة السياسية**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1977، ص 14.

بدراسة بيانات الجدولين أرقام (8)، (9) تتضح بعض النتائج الهامة:

أ – أن ضرائب الميرى التي تحصل عليها الدولة تراوحت نسبتها بين 27.8% و33.8%، إلا أنها بلغت نحو 14.5% في ناحية البلاشون، و2.4% فقط في ناحية –صرفه–.

ب – أن نواحي –شبرا قبالة، الزنكلون، البلاشون، الاخصاص، الدودتين، صرفه– كانت معفاة من ضريبة الكشوفية.

جـ – أن ناحية –صرفه– كانت معفاة من ضريبتي الكشوفية والبرانى على اعتبار أنها من القرى الفقيرة وتدفع ميرى قدره 556 باره فقط، ورغم ذلك فإنها تدفع فايظ للملتزم قدره 22980 باره مما يوضح مدى سطوة الملتزم على الفلاحين.

ء – أن باقي الضرائب –الفايظ والبرانى والكشوفية– تراوحت نسبتها بالتالي بين 66.2%، 72.2% ووصلت إلى 85.5% في ناحية البلاشون، و97.6% في ناحية –صرفه–.

ثانياً: الميزانية المصرية لعام 1789م.

كان للدراسة الموجزة حول مالية مصر منذ فتحها **السلطان سليم** والتي أعدها **الكونت ستيف** ضمن **كتاب وصف مصر** أهمية كبيرة في التعرف على إيرادات ومصروفات الدولة المصرية في ذلك الوقت. وتوضح هذه الدراسة أن جملة موارد الخزانة بلغت نحو 116.7 مليون باره، وجملة المصروفات نحو 99.9 مليون بارة، وأن الفائض والمقدر بنحو 16.8 مليون باره يمثل قيمة (الخزنة) المرسلة للآستانة [49]. أما أمين سامي فقد أورد في جانب المصروفات مبلغ 4.5 مليون باره لترميم القلاع، و2 مليون باره أثمان سكر وخلافه، ثم 2.8 مليون باره نفقات متناثرة وبذلك ترتفع جملة المصروفات إلى 109.2 مليون باره، وبذلك تنخفض قيمة الخزنة إلى نحو7.5 مليون باره[50]. إلا أن ستيف يعود فيذكر أن كل من مراد بك وإبراهيم بك كانا يستقطعان 9.2 مليون باره تحت رسم تكاليف إرسال الخزنه، وعلى ذلك تكون قيمة الخزنة المرسلة بالفعل 7.5 مليون باره. وقد دعي هذا الموقف السلطان العثماني إلى إرسال مندوبين عنه لتسلم الخزنة كاملة من الوالي في القاهرة ويتحمل هو تكاليف نقلها للآستانة[51].

1- موارد الخزانة المصرية: تضمنت موارد الخزانة المصرية كل ما يتم تحصيله تحت اسم الميرى، بالإضافة إلى ضريبة الأشخاص (الجزية). ويلاحظ أن التزامات الجباية كانت ظاهرة عامة في ذلك الوقت وليست ظاهرة خاصة بالزراعة فقط، وعلى ذلك فان ما يدخل الخزانة كان هو القدر المقرر على الملتزم دفعه وليس مجمل الضريبة التي كان يقوم بتحصيلها فعلا.

(أ)ميرى الأطيان: هو الجزء من ضريبة الأطيان المعروف باسم الخراج، وهو قيمة ما يدفعه الملتزمون للدولة. وقدر بنحو 80 مليون باره، وهو المصدر الأول لموارد الخزانة حيث بلغت نسبته 68.6% من جملة الإيرادات. (ب) **ميرى الأوقاف:** من المعروف أن أراضى الأوقاف كانت معفاة من ضرائب الميرى إلا أن بغض الدوائر المتسعة فرضت عليها هذه الضريبة وبالتالي تضمنتها ميزانية الدولة. وقد بلغت قيمة هذه الضريبة 442 ألف باره بنسبة 0.4%، وبالتالي ترتفع نسبة ميرى الأطيان الزراعية إلى 69%. (ج) **رسوم الجمارك:** كان في مصر أربعة مناطق رئيسية لجباية الضرائب هي جمركي بولاق ومصر العتيقة بالقاهرة، وجمرك الإسكندرية، وجمرك دمياط، وجمرك السويس. ويقوم بتحصيل رسوم الجمارك أمراء

الفرق العسكرية من الانكشارية بالاستعانة بعدد كبير من الموظفين من ذوى الخبرة في تقدير الرسوم وفقا لجداول معدة لهذا الغرض. ويطلق على الرسوم المحصلة من المناطق اسم **الجمارك الكبرى**، وهى مختصة بالتجارة الخارجية حيث كانت هناك أيضا رسوم جمركية على التجارة الداخلية أطلق عليها **الجمارك الصغرى** ويتم تحصيلها عند بوابات المدن. وهذه الضرائب تختلف عن ضرائب الأسواق والوكالات التي تحصل على السلع المباعة بالفعل. وقدرت قيمة رسوم الجمارك الكبرى بنحو 19.6 مليون باره بنسبة قدرها 16.8% من جملة الإيرادات، بينما لم نجد تقدير للجمارك الصغرى. (ء) **رسوم التجارة والحرف:** وهى رسوم متعددة تفرض على جميع الأنشطة التجارية والحرفية والصناعية والاستخراجية، وكان أمراء المماليك يحصلون إلى التزام تحصيلها مقابل توريد ضريبة ميرى للخزانة. وبلغت جملة هذه الرسوم 3.2 مليون باره بنسبة 2.7% من جملة الإيرادات. ويمكن الإشارة إلى أهم تلك الرسوم على النحو التالي: **رسوم الوكالات:** وهى رسوم تحصل على سلع يتم بتداولها في مكان واحد مثل وكالات القطن ووكالات الأرز ووكالة الزعفران وغيرها. **رسوم الاحتكارات:** وهى رسوم تدفع للخزينة نظير تمتع صاحب الاحتكار بالانفراد بالنشاط، ومثال ذلك احتكار صناعة النشادر، واحتكار تجارة السنامكى، واحتكار الصيد في البحيرات. وعلى سبيل المثال بلغت رسوم احتكار الصيد في بحيرة المنزلة 44.8 ألف باره. **رسوم الجباة:** وهى رسوم يدفعها بعض المتنفذين مقابل الحصول على حق جباية بعض الضرائب، مثل ملتزم ضرائب البحرين الذي يقوم بتحصيل رسوم على المراكب العاملة في النيل والبحيرات، وملتزم الخردة الذي يقوم بتحصيل رسوم على المهرجين والطبالين والغوازى. (هـ) **ميرى الوظائف:** مع ضعف قدرة الدولة على دفع المرتبات قامت بمنح كبار الموظفين حق جباية الضرائب من قرى محددة أو أنشطة محددة، وعلى ذلك فرضت الدولة ضرائب على دخول الموظفين وليس على رواتبهم فقط وهى بذلك تقترب من فكرة الضريبة العامة على الدخل. فعلى سبيل المثال دفع الوالي ضريبة قدرها 1.6 مليون باره، ودفع أمين الضربخانه 582.5 ألف باره، ودفع أمير الاحتساب 443.6 ألف باره. وقد بلغت جملة هذه الضرائب 10.9 مليون باره بنسبة 9.3% من جملة الإيرادات. (و) **ميرى الأشخاص:** وهى ضريبة الجزية المفروضة على غير المسلمين، ويقوم بتحصيلها أغا الجزية الذي يستخدم مجموعة من

المحصلين نظير حصولهم على نسبة من هذه الضريبة. وقد بلغت قيمة تلك الجزية 2.5 مليون باره بنسبة 2.2% من جملة الايرادات.

2- مصروفات الخزانة المصرية: تتمثل مصروفات الخزانة في الإنفاق على الجيش ومحمل مكة ومرتبات الموظفين ومعاشات الأيتام والأرامل وعمارة البلاد. ويجب التنويه بأن هناك إنفاقات أخرى تقع على عاتق الملتزمين والكشاف وهى خارج ميزانية الدولة.

(أ)محمل مكة: بلغت تكاليف محمل مكة 42 مليون باره تمثل 42.1% من جملة إنفاقات الخزانة. ويضم المحمل بالإضافة إلى كسوة الكعبة ما يعرف باسم (الصرة) التي احتوت على 16 مليون باره نقدا، وأطعمة وغلال، ومفروشات وشموع وزيوت إضاءة لمسجدي مكة والمدينة. (ب) **الأعمال والمنشآت الخيرية:** بلغت جملة الإنفاقات على الأعمال والمنشآت الخيرية نحو 14 مليون باره، وتتمثل بنود إنفاقها في مصروفات كل من: جامع الأزهر، والتكايا والزوايا، ورواتب علماء الدين، وكذلك نفقات المسجد الأقصى فيما عرف بإرسالية القدس. (ج) **مصروفات الجيش:** بلغت مصروفات الجيش نحو 29.9 مليون باره من بينها 29.7 مليون باره مرتبات للضباط والجنود، ونحو 200 ألف باره فقط مؤن وذخائر عسكرية. (ء) **معاشات الأيتام والأرامل:** بلغ قيمة ما يصرف للأيتام والأرامل نحو 8.4 مليون باره استفاد بها زوجات وأبناء المماليك الذين لا يتركون ثروات لذويهم، بالإضافة إلى ما ينفق على أهل السبيل والمشايخ. (هـ) **مرتبات الموظفين:** بلغ قيمة ما يصرف من الخزانة كمرتبات لموظفي الدولة 2.9 مليون باره من بينها 908 ألف باره مرتب الوالي وحده. (و) **عمارة البلاد:** للأسف احتل هذا البند الموقع الأخير في ميزانية الدولة وبلغت جملة الإنفاقات عليه 2.7 مليون باره الإنفاق على مقياس النيل، وتطهير مجرى العيون وآبار المياه وتقوية الجسور، وإزالة الطين المتراكم أسفل القناطر.

3- مدخل لقياس الفائض الاقتصادي: استعرضنا فيما سبق إيرادات ومصروفات الخزانة المصرية وفقا لما سجله رجال الحملة الفرنسية. إلا أن هذه البيانات لا تعطى صورة دقيقة عن حجم الفائض الاقتصادي المتولد خلال ذلك العام بسبب عدم احتساب قيمة الضرائب العينية المدفوعة، وبسبب عدم إيراد حصيلة بعض الضرائب لعدم العثور على

السجلات الإجمالية الخاصة بها، وهناك سبب ثالث وهو أن عدد كبير من الضرائب لا تورد أصلا للخزانة تنما تحصل لصالح الملتزمين والكشاف. وفى جانب المصروفات هناك عدد من الإنفاقات لا تتحملها الخزانة وإنما يتحملها الكُشاف والملتزمين. وسنحاول فيما يلي إعادة تقدير موارد ومصروفات ذلك العام.

جدول رقم (10): بيان بموارد ومصروفات الخزانة المصرية عام 1213هـ/1798م.

إيرادات الخزانة المصرية			مصروفات الخزانة المصرية		
بنود الإيرادات	ألف باره	%	بنود المصروفات	ألف باره	%
ميرى الأطيان	80018	68.6	محمل مكة	42072	42.1
ميرى الأوقاف	442	0.4	منشآت خيرية	13892	13.9
رسوم الجمارك	19639	16.8	مصروف الجيش	29873	29.9
تجارة وحرف	3173	2.7	الأيتام والأرامل	8439	8.5
ميرى الوظائف	10872	9.3	مرتبات الموظفين	2938	2.9
ميرى الأشخاص	2509	2.2	عمارة البلاد	2654	2.7
إجمالي إيرادات	116652	100	إجمالىمصروفات	99868	100

المصدر: جمع وحسب من:

- الكونت استيف، **دراسة موجزة حول مالية مصر منذ فتحها السلطان سليم الأول إلى أن فتحها القائد العام بونابرت، كتاب وصف مصر**، المجلد الخامس، ترجمة: زهير الشايب، مكتبة الخانجى بمصر، القاهرة، 1979م.

أ – الضرائب الزراعية: من المعروف أن الضرائب الزراعية كانت تجبى نقدا في الوجه البحري، وتجبى نقدا وعينا في الوجه القبلي، وقد أوردت الميزانية حجم الجباية النقدية فقط بالنسبة لضرائب الميرى أما الضرائب الأخرى فتم تحصيلها عينا معايرة بإردب الشعير باعتباره وحدة قياس تنسب إليه باقي المحاصيل. وعلى ذلك أعيد حصر الضرائب العينية المدفوعة ثم تحويلها إلى ما يعادلها من إردب القمح "إردب القمح يعادل 1.5 إردب شعير" ثم تعادل الكمية وفقا لإردب القاهرة، وأخيرا ضرب الكمية الناتجة في 280 باره ثمن إردب القمح في ذلك العام وعلى ذلك تصبح:

قيمة الفايظ 495.8 مليون باره بدلا من 274.2 مليون باره

قيمة الكشوفية 101.8 مليون باره بدلا من 49.9 مليون باره

قيمة الميرى 148.2 مليون باره بدلا من 80.0 مليون باره

مع ملاحظة أن الملتزم كان يستغل أرض الوسية لحسابه الخاص بدون دفع ضرائب عنها، فإذا أخذنا بنسبة أرض الوسية التي اتفق عليها المؤرخون وهى 10% من مساحة زمام الملتزم فانه يجب أن تضاف إلى حصيلة الملتزم 10% من قيمة الفايظ الذي يتحصل عليه، وعلى ذلك ترتفع حصيلة الملتزمين إلى 545.4 مليون باره. وإذا انتقلنا لأراضى الأوقاف المعفاة أصلا من الضرائب عدا ضريبة الحماية وهى ضريبة زهيدة للغاية، بالإضافة إلى ضريبة ميرى فرضت على بعض أوقاف السلاطين والولاة نجد أن حصيلة الخزانة منهما بلغت نحو 442 ألف باره فقط أي أقل من نصف مليون باره. ومن المعروف أن نسبة أراضى الأوقاف عند دخول السلطان سليم بلغت عند أقل التقديرات 40% من جملة مساحة الأطيان الزراعية وبافتراض أن الدولة نجحت حتى نهاية العهد العثماني في انتزاع نصف هذه المساحة من أيدي منتفعيها فانه يمكن تقدير قيمة عائد الأوقاف والذي يتصرف فيه النظار بما يعادل نسبة الضرائب المفروضة على الأراضي الأخرى. وعلى ذلك تقدر قيمة هذه النسبة بنحو 159.1 مليون باره "20% من قيمة الضرائب الزراعية" تضاف إلى ميرى الأوقاف المسجل في الميزانية ليصل إلى 159.5 مليون باره، وبذلك ترتفع قيمة الضرائب الزراعية إلى 954.9 مليون باره.

ب – رسوم الجمارك: ورد في ميزانية علماء الحملة الفرنسية الرقم الإجمالي للرسوم الجمركية المحصلة من الموانئ الرئيسية الأربعة **جمركي بولاق ومصر العتيقة، وجمرك الإسكندرية، ودمياط، والسويس** كما وردت قيمة الرسوم الفعلية المدفوعة في جمركي دمياط والسويس، وعندما سجلت قيمة الرسوم المدفوعة في باقي الموانئ تم الاستناد إلى أقوال التجار حيث لم يستدل على سجلات تلك الموانئ. وعند إعادة النظر في أقوال التجار نجد أنها مجافية تماما للحقيقة، حيث ذكر التجار أن المحصل في جمرك الإسكندرية يعادل المحصل من جمرك دمياط، وأن المحصل من جمركي بولاق ومصر العتيقة يبلغ 15 مليون باره. وبمقارنة هذه الأقوال بالمحصل الفعلي من السويس والبالغ 36.8 مليون باره بالمورد للخزانة والبالغ 6.1 مليون باره يتبين أن ملتزمين التحصيل احتجزوا لأنفسهم 83.4% من جملة المحصل الفعلي وقاموا بتوريد نسبة 16.6% فقط. كما بلغ المحصل الفعلي من دمياط 11.6 مليون باره والمورد منه للخزانة 2.3 مليون باره أي بنسبة 19.8% فقط. فإذا طبقنا تلك النسب على المورد الفعلي في جمركي بولاق ومصر العتيقة يتبين أن الرسوم

الفعلية المحصلة تبلغ 23.9 مليون باره، وبنفس الأسلوب يتبين أن الرسوم الفعلية المحصلة في جمرك الإسكندرية تبلغ 40.9 مليون باره. وعلى ذلك تصبح جملة الرسوم الجمركية المحصلة 113.2 مليون باره وليس 74.9 مليون باره كما ورد عند علماء الحملة، ويتم توريد 19.5 مليون باره فقط للخزانة بنسبة 17.2% بينما يحصل بكوات الانكشارية ملتزمين تحصيل الجمارك على الباقي فيما عدا جمرك السويس والذي احتفظ الوالي بالتزامه لنفسه.

جـ – ميرى الأشخاص: بدراسة ضريبة الجزية المحصلة من غير المسلمين تبين أنها كانت تحصل على ثلاث فئات عليا ووسطى ودنيا، ويتولى أحد أغوات المماليك التزام جمع الجزية باستخدام عدد كبير من المحصلين. ويوضح الجدول التالي رقم (16) أن جملة الجزية المحصلة بلغت 19.1 مليون بارة يبلغ نصيب الخزانة منها 2.5 مليون باره فقط بنسبة 13.2% ، بينما يحصل الملتزم على 16.6 مليون باره بنسبة 86.8% يدفع منها 4.2 مليون باره للمحصلين ونحو 400 ألف باره رواتب ومعاشات. وبالتالي يتحصل الملتزم بعد خصم هذه المدفوعات على 11.9 مليون بارة وبنسبة 62.6% من جملة الحصيلة.

ء – الأعباء الأخرى على الفلاحين: تمثلت الأعباء الأخرى المفروضة على الفلاحين في **(الفرد)** وهى نوع من المغارم كان يفرضها كبار الأمراء والمماليك عند مرورهم بالقرى خاصة أثناء الصراعات فيما بينهم، و**(العونة)** وهى العمل في أرض الملتزم بدون أجر، و**(السخرة)** وهى العمل في المرافق العامة مثل جرف الجسور السلطانية. فإذا أضفنا هذه الأعباء إلى الضرائب التي كان يتم تحصيلها لتبين مدى ضخامة الأعباء التي وقعت على كاهل الفلاح في ظل نظام الالتزام، وللأسف لا توجد أية بينات تساعد على تقدير قيمة هذه الأعباء ويوضح الجدول التالي رقم (17) بيان بالقيمة الفعلية المحصلة بناء على تقديرات الدراسة.

جدول رقم (11): بيان بالضرائب النقدية على الأطيان والواردة في ميزانية عام (1213هـ /1798م).
(القيمة بالباره)

بند	قيمة البنود	جملة البنود	إجمالي عام	%
جملة الفايظ			**180158507**	**44.6**
براني قديم		**45350673**		
براني جديد		**48178849**		
جملة البرانى			**94069522**	**23.3**
مال الجهات	**6951288**			
خدمة العسكر	**4396313**			
كلفة	**6217313**			
كشوفيةقديمة		**17564914**		
رفع المظالم	**16274839**			
فردة التحرير	**7096194**			
كلفة	**8944547**			
كشوفيةجديدة		**32315580**		
جملة الكشوفية			**49880494**	**12.3**
تطهير الترع	**632891**			
الجاويشية	**1073508**			
مضاف		**1706399**		
أصل الميرى		**78311491**		
جملة الميرى			**80017890**	**19.8**
إجمالي الضرائب وتعادل 15242554 فرنك فرنسي			**404126413**	**100**

المصدر: جمع وحسب من:

ـ الكونت استيف، **دراسة موجزة حول مالية مصر منذ فتحها السلطان سليم الأول إلى أن فتحها القائد العام بونابرت، كتاب وصف مصر**، المجلد الخامس، الطبعة الأولى: ترجمة: زهير الشايب، مكتبة الخانجى، القاهرة، صص62-70.

جدول رقم (12): بيان بالضرائب النقدية والعينية على الأطيان عام 1213هـ/1798م

البيان	مصر العليا	مصر السفلي	
	باره	باره	إردب شعير
ميرى	67859423	12158467	365073
كشوفية	40609892	9270602	278361
فايظ وبراني	234688844	39539185	1187213
الإجمالي	343158159	60968254	1830647

المصدر: جمع وحسب من:

- الكونت استيف، **دراسة موجزة حول مالية مصر**، مرجع سبق ذكره، ص 108

جدول رقم (13): القيمة النقدية للضرائب العينية المحصلة من مصر العليا عام 1213هـ/1798م.

البيان	إردب شعير	تعادل بإردب القمح	تعادل ما قيمته بالباره
ميري	365073	243382	68146960
كشوفية	278361	185574	51960720
فايظ و براني	1187213	791475	221613000
إجمالى	1830647	1220431	341720680

المصدر: حسب من الجدول السابق باستخدام معطيات التحويل.

جدول رقم (14): إجمالي قيمة الضرائب النقدية والعينية للأطيان عام 1213هـ/1798م.

(القيمة بالألف باره)

البيان	مصر العليا			مصر السفلي	إجمالي الضرائب المحصلة	%
	نقدي	عيني	جملة			
ميرى	12159	68147	80306	67859	148165	19.9
كشوفية	9271	51961	61232	40610	101842	13.6
فايظ براني	39539	221613	261152	234689	495841	66.5
الإجمالي	60969	341721	402690	343158	745848	100

المصدر: جمع وحسب من الجدولين (12)، (13).

جدول رقم (15): بيان بتقدير للرسوم الجمركية الفعلية عام 1213هـ/1798م

البيان	الرسوم الموردة للخزانة	تقدير الفرنسيين للرسوم الفعلية	تقدير الدراسة للرسوم الفعلية
1- جمركي بولاق ومصر	4311872	15000000	23954844
2- جمرك الإسكندرية	6744396	11548104	40875127
3- جمرك دمياط	2318162	11548104	11548104
4- جمرك السويس	6071056	36842876	36842876
الإجمالي العام بالباره	19445486	74939084	113220951
الإجمالي العام بالفرنك	692735	2610719	4033436

المصدر: نتائج الدراسة.

جدول رقم (16): بيان بقيمة الجزية من غير المسلمين عام 1213هـ/1798م

البيان	عدد البطاقات	القيمة الرسمية للفرد	قيمة محاسبة المحصل	دخل المحصل	جملة القيمة الرسمية	جملة المورد من المحصلين	إجمالي دخل المحصلين
الطبقة الغنية	9000	553	440	113	4779	3960000	101.7
الطبقة الفقيرة	18000	283	220	63	5094	3960	1134
المعوزين	63000	143	110	30	9009	6930	2079
الإجمالي	90000	-	-	-	19080	14850	4230

المصدر: - الكونت استيف، دراسة موجزة حول مالية مصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 207.

هـ - نتائج تقديرات الدراسة: يتضح مما سبق أن الإيرادات الفعلية المحصلة لعام 1213هـ/1798م تبلغ نحو 1115.5 مليون بارة على الأقل، وذلك نظرا لعدم توفر بيانات عدد كبير من الرسوم وعدم توفر مؤشرات تساعد على تقديرها. أما جملة إنفاقات الدولة والمقدرة بنحو 99.9 مليون باره فهي الأقرب إلى الصحة نظرا لتحميل الفلاحين بجزء كبير من نفقات الإدارة المحلية من خلال عدد كبير من الرسوم تحت تسميات متعددة كما هو واضح بدراسة حالة كل من قريتي الأنبوطين وطهطا. وقد التزم الكشاف بدفع رواتب عدد

كبير من الموظفين بلغت في جملتها 20.3 مليون باره، كما التزم الوالي شخصيا بدفع نفقات مماثلة بلغت جملتها 1.8 مليون باره ويمكن تصور تدفقات الموارد على النحو التالي:

جدول رقم (17): بيان تقديري بالموارد الفعلية المحصلة عام 1213هـ/1798م

البيان	المورد للخزانة	المورد الآخرون	إجمالي
ضرائب الزراعة	148.6	806.3	954.9
رسوم الجمارك	19.6	93.8	113.4
ضريبة الأشخاص	2.5	16.6	19.1
التجارة والحرف	3.2	14.0	17.2
الوظائف	10.9	–	10.9
الإجمالي	184.8	930.7	1115.5

المصدر: نتائج الدراسة.

* **ضريبة الفايظ** والمقدرة بنحو 545.4 مليون باره تؤول بالكامل للملتزمين.

* **ضريبة الكشوفية** والمقدرة بنحو 101.8 مليون باره تؤول إلى الكُشّاف الذين ينفقون منها 20.3 مليون باره على هيئة مرتبات، وتبقى لهم 81.5 مليون باره.

* **ضريبة الميرى** والمقدرة بنحو 148.2 مليون باره تؤول بالكامل لخزانة الدولة.

* **عائد الأوقاف** والمقدر بنحو 159.5 مليون باره يؤول منها 0.4 مليون باره لخزانة الدولة بينما تؤول 159.1 مليون باره لنظار الأوقاف والمتنفذين عليها.

* **رسوم الجمارك** والمقدرة بنحو 113.4 مليون باره يؤول منها 19.6 مليون باره لخزانة الدولة، بينما تؤول 63.1 مليون باره لملتزمين الجمارك من ضباط الانكشارية، 30.7 مليون باره للوالي نظرا لالتزامه بجمرك السويس.

* **رسوم التجارة والحرف** والمقدرة بنحو 17.2 مليون باره يؤول منها 3.2 مليون باره لخزانة الدولة، بينما تؤول 14.0 مليون باره لأصحاب الاحتكارات وملتزمين الجباية .

* **ضريبة الجزية** والمقدرة بنحو 19.1 مليون باره يؤول منها 2.5 مليون باره لخزانة الدولة بينما تؤول 16.6 مليون باره لأغا الجزية حيث ينفق منها 4.6 مليون باره على المحصلين وغيرهم، ويحتفظ لنفسه بنحو 12.0 مليون باره.

* **ضريبة الوظائف** والمقدرة بنحو 10.9 مليون باره تؤول بالكامل لخزانة الدولة.

وعلى ذلك يبلغ إجمالي حجم الجباية 1115.5 مليون باره، تحصل الخزانة على 184.8 مليون باره بنسبة 16.6%، ويحصل الأمراء والملتزمون على 930.7 مليون باره بنسبة 83.4%. وبالنظر إلى جانب الإنفاقات التي يقوم بها الأمراء والكشاف والملتزمون (حيث لا توجد أية تقديرات لحجمها) يمكن الاسترشاد بنسبة إنفاقات الكشاف وأغا الجزية حيث توفرت بيانات عنها وتبلغ نحو 25% من جملة العائد، وعلى ذلك يمكن تقدير إنفاقاتهم والتي تمثل في أغلبها مرتبات لموظفين ومحصلين بنحو 232.7 مليون باره، وبالتالي يبلغ صافى ما يتبقى بأيديهم 698 مليون باره.

أما إنفاقات الخزانة والبالغة 184.8 مليون باره أمكن حصر 99.9 مليون باره منها كإنفاقات مسجلة، 16.9 مليون باره قيمة الخزنة المرسلة للآستانة، ويتبقى 68 مليون باره لم يتم رصدها وبالتالي فمن غير المعروف إن كانت تعتبر فائض في الميزانية أم أنفقت على بنود غير معلومة.

شكل رقم (1): بيان بمسار تدفق حجم الجباية عام 1213هـ/1798م بالمليون باره

جملة الجباية	
115.5	% 100

جملة الخزانة			أمراء وملتزمين	
184.8	% 16.6		930.7	% 83.4
إنفاقات الخزانة	خزانة الآستانة	غير مبين	إنفاقات	صافى
99.9	16.9	68.0	232.7	698.0
% 9.0	% 1.5	% 6.1	% 20.9	% 62.5

يتبين من التحليل السابق عدد من النتائج الهامة يمكن إيجازها فيما يلي:

* تسيطر الدولة على 16.6% من جملة الجباية، بينما يسيطر الأمراء والملتزمين والكشاف وأفراد الطبقة الأرستقراطية على 83.4%.

* تمثل الإنفاقات 29.9% من جملة الجباية، تسيطر الدولة على توجيه ثلث هذه الإنفاقات ويسيطر الأمراء والملتزمين على توجيه الثلثين.

* الصافي بعد الإنفاقات والذي تبلغ نسبته 70.1% يقدر بمبلغ 782.9 مليون باره وهو ما يمكن اعتباره تجاوزا حجم الفائض الاقتصادي.

* حجم الفائض المبدد خارجيا تمثل في قيمة خزنة الآستانة وتبلغ 16.9 مليون باره بنسبة 1.5% من جملة الجباية، ونسبة 2.2% من جملة الفائض.

* يمكن إضافة تكاليف محمل مكة "42.1 مليون باره" إلى الفائض المبدد خارجيا وعلى ذلك يخصم من نفقات الخزانة ويضاف لجملة حجم الفائض الاقتصادي ليصبح 825 مليون باره. وعلى ذلك يصبح جملة الفائض المبدد خارجيا "الخزنة + المحمل" 59 مليون باره بنسبة 7.2% من جملة ذلك الفائض.

* حجم الفائض المبدد داخليا على أيدي الأمراء والملتزمين وأفراد الطبقة الأرستقراطية يقدر بنحو 698 مليون باره بنسبة 62.5% من جملة الجباية، وبنسبة 89.2% من جملة الفائض بدون قيمة الحمل، وبنسبة 84.6% من جملة الفائض مع حساب قيمة المحمل.

* هذه النتائج تؤكد

أن الفائض الاقتصادي المصري خلال فترة الحكم العثماني لم يوجه بصورة رشيدة في إعمار البلاد، بل تم تبديده داخليا على أيدي الأمراء والبكوات من الملتزمين والكشاف ومحتكري جباية الضرائب والجمارك من أفراد الطبقة الأرستقراطية المسيطرة على ذلك الفائض، وليس بسبب استنزاف ذلك الفائض عن طريق نزحه للآستانة وهو ما ركن إليه غالبية من تصدوا لمحاولة تفسير حالة الركود الاقتصادي خلال فترة حكم الدولة العثمانية.

ثالثاً: دراسة حالة في الريف المصري:

أفاد كتاب **وصف مصر** كثيرا في التعرف على واقع الضرائب الزراعية في المجتمع المصري، ونحاول فيما يلي دراسة وتحليل بيانات عام 1798م التي أوردها **الكونت ستيف** عن قريتين من القرى المصرية زمن الحملة الفرنسية، الأولى في ولاية الغربية بمصر السفلي والثانية في ولاية أسيوط بمصر العليا.

1- قرية الأنبوطين وتوابعها بمصر السفلي: تقع قرية الأنبوطين وتوابعها بقلولة ومنية حبيش بولاية الغربية. وقد بلغ زمام تلك القرية وتوابعها 3209 فدان من بينها 56 فدان أراضى رزقة بأسماء أشخاص ومعفاة من الضرائب، و31 فدان أراضى بور ومنافع، ثم أرض الالتزام وبلغت مساحتها 3122 فدان من بينها 171 فدان أرض أوسية و2651 فدان أراضى فلاحة. أما التوزيع النسبي لهذه الأراضي فكان على النحو التالي:

شكل رقم (2): نسب أراضي قرية الأنبوطين وفقا للحيازة

(%)

بور ومنافع	أراضى رزقه	أراضى الالتزام
1.0	1.7	97.3

أرض الأوسية	أرض الفلاحة
5.5	94.5

وصنفت الأراضي المزروعة إلى أربعة درجات:

(أ) أراضى رديئة يطلق عليها **أراضى المناجزة** بلغت مساحتها 146 فدان، وفرضت عليها ضريبة قدرها 12232 باره بمتوسط قدره 83.8 باره للفدان.

(ب) أراضى ضعيفة يطلق عليها **أراضى دون** بلغت مساحتها 1510 فدان، وفرضت عليها ضريبة قدرها 168413 باره بمتوسط قدره 111.5 باره للفدان.

(ج) أراضى متوسطة الخصوبة يطلق عليها **أراضى وسط** بلغت مساحتها 1295 فدان، وفرضت عليها ضريبة قدرها 138544 باره بمتوسط قدره 107 باره للفدان.

(ء) أراضى جيدة الخصوبة يطلق عليها **(أراضى عال)** بلغت مساحتها 171 فدان، وفرضت عليها ضريبة قدرها 17389 باره بمتوسط قدره 101.7 باره للفدان. ويتضح من هذه البيانات أن ضريبة الأراضي الدون أعلى من ضريبة الوسط، وتلك أعلى من ضريبة الأراضي العال وذلك على عكس المفروض مما يثبت أن واقع التحصيل الفعلي للضريبة يختلف عن التقدير الرسمي لها.

أضيف إلى **ضريبة الميرى** التي تم تحصيلها والتي بلغت 336578 باره ضريبة أخرى باسم **المضاف** بلغت 24980 باره، وبالتالي يصبح إجمالي المال الحر 361558 باره خصمت منها مصاريف محلية قدرها 63508 باره ليصبح صافى المال الحر 298050 باره يتم توزيعه بين السلطان وحاكم الولاية فيما عرف باسم الكشوفية القديمة (مال الجهات، وخدمة العسكر، وكلفة السلطان) والملتزم على النحو التالي:

شكل رقم (3): متحصلات المال الحر بالباره وتوزيعه النسبي

الميرى	336578
المضاف	24980
المال الحر	361558
مصروفات	– 63508
صافى المال الحر	298050

السلطان	حاكم الولاية	الملتزم
106336 باره	19089 باره	172625 باره
% 35.7	% 6.4	% 57.9

ثم دفعت تلك القرية ضرائب أخرى تحت تسميات ثلاث: (أ) **براني قديم**، وبلغت 156096 باره أنفقت في شراء جمال وجديان وخراف وسمن للضيوف، وهدية للكاشف، وهدية لقائمقام الولاية، وثلاث هدايا للملتزم بالإضافة لضيافة خدم القائمقام. (ب) **براني جديد** بلغت 108192 باره أنفقت في شراء سمن ودجاج وخراف، وأجرة ثيران عمل بالجسور، وعادة تدفع للملتزم وأخرى لكخيا الملتزم وثالثة لحاجب الملتزم، ونثريات مختلفة. (ج) **كشوفية جديدة**،

وبلغت 60198 باره وتضم فردة رفع المظالم، وفردة التحرير، ومكلفة جديدة. وبعد إضافة هذه الضرائب الثلاث إلى صافى المال الحر السابق تقديره بنحو 298050 باره يصبح الإجمالي العام 622536 باره توزع على النحو التالي:

شكل رقم (4): جملة المتحصلات بالباره وتوزيعها النسبي

صافى المال الحر	298050
براني قديم	156096
برانى جديد	108192
كشوفية جديدة	60198
الجملة	622536

السلطان	حاكم الولاية	الملتزم
106336 باره	79287 باره	436913 باره
% 17.1	% 12.7	% 70.3

شكل رقم (5): نسب أراضي قرية الأنبوطين وفقا لخصوبتها

(%)

أراضى مناجزة	أراضى دون	أراضى وسط	أراضى عال
4.7	48.4	41.4	5.5

يتضح من ذلك التوزيع أن الأموال المرسلة للسلطان والمتمثلة في ضريبة الميرى ومتضمنة المضاف تمثل 17.1% من جملة المتحصلات، وأن الأموال المرسلة إلى حاكم الولاية والمتمثلة في ضريبة الكشوفية (19089 كشوفية قديمة + 60198 كشوفية جديدة) تمثل 12.7%، أما الأموال المحصلة لصالح الملتزم والمتمثلة في مجموع (172625 فايظ) + (156096 براني قديم + 108192 براني جديد) نظرا لأن البرانى يمثل انفاقات تحت إشراف الملتزم، أما الفايظ فيمثل صافى دخله مضافا إليه الدخل من أرض الوسية وهو غير مبين في هذه الحالة، وتمثل نسبة هذه المتحصلات 70.2% من الجملة.

جدول رقم (18): بيان بزمام قرية الأنبوطين وتوابعها مقسمة وفقا لدرجة الخصوبة وضريبة الميرى عام 1213هـ/ 1798م.

(المساحة بالفدان، والضريبة بالبارة)

الأرض	مناجزة		عال		وسط		دون	
القرية	مساحة	ضريبة	مساحة	ضريبة	مساحة	ضريبة	مساحة	ضريبة
أنبوطين	114	8.7	126	13.6	899	96.2	440	45.3
بقلولة	32	3.5	31	2.4	396	42.3	-	-
حبيش	-	-	14	1.5	-	-	1070	123.1
إجمالي	146	12.2	171	17.4	1295	138.5	1510	168.4

المصدر: جمع وحسب من:

- الكونت استيف، **دراسة موجزة حول مالية مصر منذ فتحها السلطان سليم الأول إلى أن فتحها القائد العام بونابرت، كتاب وصف مصر**، المجلد الخامس، الطبعة الأولى، ترجمة: زهير الشايب، مكتبة الخانجى، القاهرة، 1979، صص79-81.

2- قرية طهطا وتوابعها بمصر العليا: تقع قرية طهطا وتوابعها (العتامنة، المدمر، الواقات، كوم العرب، الهلة، الساحل القبيات، الحومدية، الطليمات، تيزه، فزارة، جهينة، القرنة، الخضر، عنيبس، أولاد إسماعيل، الحرافشة، بنى عمار، كوم أشقاو) بولاية أسيوط. يبلغ زمام تلك القرية وتوابعها 9647 فدان، تزرع ذرة صفراء (نبارى) في الموسم النيلى على مساحة 2046 فدان، وتزرع قمح وشعير (شتيوى) في الموسم الشتوي على مساحة 7601 فدان، وذلك نظرا لارتفاع مستوى سطح الأرض وضرورة ريها صناعيا. تقوم هذه القرية بدفع ضرائبها نقدا وعينا شأنها في ذلك شأن جميع قرى صعيد مصر. فدفعت ضريبة الميرى 237161 باره نقدا للموسم النيلى بمتوسط قدره 111 باره للفدان، بينما دفعت 168736 باره نقدا للموسم الشتوي بمتوسط قدره 22 باره فقط للفدان نظرا لأن باقي ضريبة الشتوي تدفع عينا كما سنوضح فيما بعد. وبتتبع مسار توزيع الضريبة النقدية في الشكل رقم (2/10) يتبين ما يلي:

(أ) حاكم الولاية حصل على نصيبه بالكامل وهو عبارة عن مال الكشوفية والبالغ 131664 باره. (ب) الملتزم لم يتبقى له أي فائض حتى الآن ليحصل عليه. (ج) السلطان حصل على 212097 باره بينما كان المطلوب له439514 باره لذلك يقوم الملتزم بدفع الفرق 227417 باره إلى السلطان من ماله الخاص حتى يفي بالمطلوب. (ء) قام الملتزم بعد ذلك بجمع

ضريبة البرانى بغرض الصرف على الانفاقات المحلية وهى 930549 باره من بينها 331627 باره براني قديم، و598922 باره براني جديد، إلا أنه قام أولا باقتطاع 227417 باره لنفسه وهى القيمة التي دفعها للسلطان، ثم استولى على الباقي كفايظ خاص به. (هـ) أما الانفاقات المحلية المطلوبة لهذه القرية وتوابعها والبالغة 628380 باره فقد تم جمعها من القرية باسم المضاف. وعلى ذلك يصبح التوزيع النهائي للمتحصلات النقدية على النحو الموضح بالشكل رقم (2/11):

شكل رقم (6): المتحصلات النقدية بالباره وتوزيعها النسبي

إجمالي المال الحر	398597
مصروفات محلية	52136 –
صافى المال الحر	343761

السلطان	حاكم الولاية	الملتزم
212097 باره	131664 باره	صفر
% 61.7	% 38.3	% 0.0

شكل رقم (7): التوزيع النهائي للمتحصلات النقدية

1274310 باره

السلطان	حاكم الولاية	الملتزم
439514 باره	131664 باره	703132 باره
% 34.5	% 10.3	% 55.2

يتضح من ذلك أن نصيب السلطان من الضريبة النقدية في قرية طهطا وتوابعها 34.5% بينما كان في قرية الأنبوطين وتوابعها 17.21%، وهذا يعنى انخفاض نصيب كل من حاكم الولاية والملتزم في قرية طهطا، إلا أن ذلك الانخفاض تم تعويضه عند توزيع الضريبة

العينية. عند تحصيل الضريبة العينية كانت المعايرة تتم بإردب القمح مع استخدام معاملات تحويل (إردب القمح يعادل 1.5 إردب شعير، ويعادل 1.25 إردب فول أو عدس أو بسلة). ذكرنا أن الضريبة العينية فرضت على زراعات الموسم الشتوي والبالغة 7482 فدان، تم إعفاء 119 فدان أرض وسية الملتزم وفرض على الباقي وقدره 7363 فدان ضريبة عينية تعادل نحو 3244 إردب قمح بمكيال القاهرة (مكيال إردب مصر العليا يعادل 1.8 مكيال إردب القاهرة) أي بمتوسط قدره 0.44 إردب للفدان. وبتتبع مسار توزيع تلك الضريبة العينية تبين استقطاع 12020 إردب كمصروفات للإدارة المحلية وبالتالي يصبح صافى الضريبة العينية 20624 إردب قمح تعادل 30936 إردب شعير تم توزيعها على النحو التالي:

شكل رقم (8): متحصلات الميرى العينية وتوزيعها النسبي

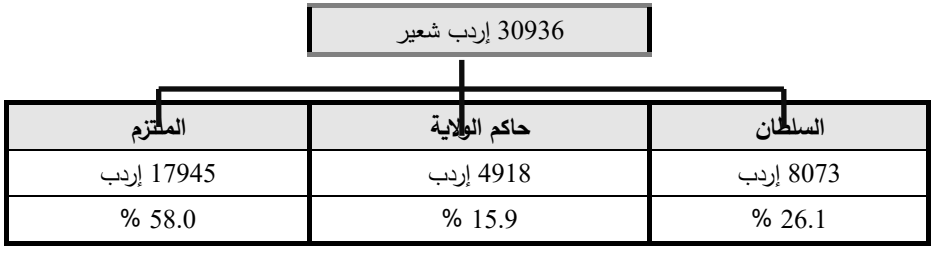

قام ملتزم القرية بتحصيل ضريبة براني لصالح الكاشف تعادل 4366 إردب شعير أنفق منها على حماية الجسور 2170 إردب واحتجز لنفسه 2196 إردب، وعلى ذلك يصبح إجمالي الموزع 33132 إردب شعير. كما قام الملتزم مرة أخرى بتحصيل 20200اردب شعير بحجة زيادة المصروفات المحلية. وبمحاولة تقدير جملة الضرائب المحصلة من تلك القرية تم تحويل جملة الضرائب من 33132 إردب شعير إلى ما تعادله من قمح وهو 22088 إردب، وحيث بلغ ثمن إردب القمح في تلك السنة 280 باره يكون الإجمالي 6184640 باره، فإذا أضفنا إليها الضرائب النقدية المدفوعة وهى 1274310 باره يصبح الإجمالي العام 7458950 باره أي ما يقرب من 7.5 مليون باره عن مساحة مزروعة قدرها 9647 فدان، وبذلك يبلغ متوسط قيمة الضريبة نحو 773 باره للفدان، بينما بلغ متوسط قيمة الضريبة المحصلة من قرية الأنبوطين وتوابعها نحو 213 باره للفدان.